

مقومات الإفصاح الالكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار

فيصل زماط حسن السليم *

المستخلص :

ان التطور السريع في مجالات الحياة المختلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أدى بالشركات الى استخدام هذه التقنية في الإفصاح عن معلوماتها المالية والإيضاحات والهوامش الأخرى عن طريق استخدام (الانترنت) وهو ما أطلقنا عليه الإفصاح الالكتروني، وما يحققه هذا الإفصاح من سرعة ودقة في عرض المعلومات قياسا بالإفصاح التقليدي، لاجل خدمة قرارات مستخدمي هذه المعلومات وبالأخص منهم المستثمرين الحاليين او المرتقبين، والمتمثلة في شراء وبيع الأسهم والسندات او الإبقاء على ملكيتها او إقراض الشركات، تعد قرارات آنية أكثر أهمية وسرعة وتكرارا قياسا بقرارات المستخدمين الآخرين للمعلومات المالية كالجهاز الحكومية والعاملين في المنشأة... الخ.

وهدف البحث الى بيان ماهية تطبيقات الإفصاح الالكتروني، وتحليل طبيعة وحدود الإفصاح الالكتروني، وبيان مدى توافر الخصائص والصفات المرتبطة بالمعلومات المالية والإيضاحات الأخرى المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) وبما يحقق أهداف النظام المحاسبي، وكذلك هدف البحث الى تحليل ومقارنة الإفصاح التقليدي والإفصاح الالكتروني وفق مدخل اقتصاديات المعلومات (الكلفة/المنفعة)، واخيرا ختم البحث بالاستنتاجات الرئيسية للدراسة.

* مدرس / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

مقبول للنشر بتاريخ 2006/6/4

مقدمة:

يعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون أكثر الفئات استخداماً لمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية والإفصاحات الضرورية الأخرى المرتبطة بتوضيح عناصر هذه القوائم المالية، لأجل اتخاذ قرارات أكثر فاعلية.

إن قرارات المستثمرين المتمثلة في شراء وبيع الأسهم والسندات أو الإبقاء على ملكيتها أو إقراض الشركات، تعد قرارات آنية أكثر أهمية وسرعة وتكراراً قياساً بقرارات المستخدمين الآخرين للمعلومات المالية كالجهاز الحكومية والعاملين في المنشأة... الخ.

وفي العصر الحديث زادت البدائل المتاحة للاستثمار، وأصبح قرار المستثمر أكثر تعقيداً في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة حيث ظهرت التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني والحكومة الإلكترونية... الخ، إضافة إلى ظهور العولمة والاستثمار عبر القارات، مما تطلب ذلك حصول المستثمر على الإفصاحات المختلفة عن المعلومات المحاسبية بشكل يوازي التطور الحاصل في العالم في المجالات المرتبطة بتقديم تلك المعلومات.

إن القائمين على النظام المحاسبي ليسوا بمعزل عن التطور العالمي، فالمحاسبة واکبت وتواكب التطور أولاً بأول، حيث شهد الإفصاح المحاسبي مرحلتين من التطور، المرحلة الأولى تمثلت في كون هدف المحاسبة لم يعد مقتصرًا على تقديم معلومات يتم إيصالها بالقوائم المالية وتتنحصر في عناصر محددة متمثلة بالموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات... الخ، بل أصبح من الضرورات إيصال معلومات (مالية، كمية، وصفية) مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعناصر القوائم المالية الفعلية أو التي سيكون عليها الحال مستقبلاً، كمعلومات عن مصادر التمويل، السياسات المحاسبية، طبيعة الالتزامات، طبيعة منظمة الأعمال، خطط وتنبؤات الإدارة... الخ، وما يحققه ذلك من زيادة قرارات الاستثمار، لكون أن المستثمر يلجأ نحو البدائل التي يتوفر عنها بيانات كافية للتنبؤ وتحقيق له حالة تأكد عالية وبالتالي مخاطر قليلة.

أما المرحلة الثانية من التطور في مجال المحاسبة، فكانت في ظهور الإفصاح الإلكتروني، إذ إن العديد من الشركات أخذت تفصح عن معلوماتها المحاسبية عن طريق استخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) (Internet or online or website)، وما يحققه ذلك للمستثمر من سرعة الحصول على المعلومات وبجهد أقل مما يكسب المعلومات بعض الخصائص النوعية التي تمكنه من اتخاذ قراره في جو من الاستقرار والتأكد لسخونة المعلومات المستخدمة في ذلك. ولكن

هناك العديد او الجزء الأكبر من الشركات وخاصة في الشرق الأوسط والعالم العربي وغيرهم لازالت غير مستخدمة للإفصاح الالكتروني، وبعضها الآخر غير ملتزم بالمعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح أصلاً.

مشكلة البحث:

ان التطور السريع في مجالات الحياة المختلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، حدى بالشركات الى استخدام هذه التقنية في الإفصاح عن معلوماتها المالية والإيضاحات والهوامش الأخرى عن طريق استخدام (الانترنت) وهو ما أطلقنا عليه الإفصاح الالكتروني، وما يحققه هذا الإفصاح من سرعة ودقة في عرض المعلومات قياساً بالإفصاح التقليدي، لاجل خدمة قرارات مستخدمي هذه المعلومات وبالأخص منهم المستثمرين الحاليين او المرتقبين.

والأسئلة التي قد تراود ذهن القارئ هي عن مدى اختلاف الإفصاح الالكتروني عن الإفصاح التقليدي وهل هو فقط بنشر التقارير السنوية عن طريق الانترنت، وهل تتوافر في الإفصاح الالكتروني خصائص المعلومات المالية المحققة لأهداف النظام المحاسبي بغاعية، وهل تختلف تطبيقات الإفصاح الالكتروني من شركة لأخرى وهل هي متكاملة بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة، وما هي المنافع التي يضيفها هذا الإفصاح قياساً بالإفصاح التقليدي، مقارنة بتكاليفه.

والمشكلة باختصار هي في عدم توفر دراسات أو بيانات عكسية توضح لنا الإجابة عن الأسئلة المثارة أعلاه، وخصوصاً في دول الشرق الأوسط والعالم العربي وغيرها والتي لا تزال الكثير من الشركات فيها تجهل هذا الموضوع او تتجاهله لسبب أو لآخر.

أهداف البحث:

1- بيان ماهية تطبيقات الإفصاح الالكتروني: أي هل هي عبارة عن الإفصاح التقليدي منشور على الشبكة الدولية للمعلومات ام انه يتم تحديث الإيضاحات المختلفة خلال السنة (شهري، فصلي، نصف سنوي ... الخ).

2- تحليل طبيعة وحدود الإفصاح الالكتروني لبيان مدى تكامله بما يحقق الهدف الذي وجد من اجله وبالأخص مساعدة المستثمر في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة.

- 3- بيان مدى توافر الخصائص والصفات المرتبطة بالمعلومات المالية والإفصاحات الأخرى المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات وبما يحقق أهداف النظام المحاسبي.
- 4- ثم أخيرا تحليل ومقارنة الإفصاح التقليدي والإفصاح الالكتروني وفق مدخل اقتصاديات المعلومات، لتحديد مدى أهمية الإفصاح الالكتروني الفعال.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة في إعطاء تصور أولي للعديد من الشركات أو في الحقيقة الغالبية العظمى في وطننا العربي عن ماهية الإفصاح الالكتروني وتطوره في العالم، ذلك لعدم توافر دراسة عربية تكشف عن هذا الموضوع بشكل مفصل نوعا ما.

كما ان بيانات التغذية العكسية التي تنتج من خلال تحليل وتقييم الأنظمة المختلفة، غالبا ماتساهم في تطوير هذه الأنظمة والارتقاء بها نحو الأفضل في ظل التطور المستمر في البيئة والمجتمع، أو استبدالها بأنظمة أخرى أكثر فاعلية.

والإفصاح الالكتروني احد الأنظمة الحديثة التي لم يتوافر عنها دراسات أو بحوث توضح مدى تكامل هذه الأنظمة ومدى تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها، وبالأخص مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قرارات كفوءة وفاعلة قياسا بالكلف التي تنفقها الوحدات الاقتصادية لإنجاز ذلك النظام وصيانتة. فقد تكون المنفعة المتحققة من ذلك الإفصاح الالكتروني في وضعه السائد لا توازي التكاليف المنفقة لإنتاجه وتوزيعه عن طريق (الانترنت)، مما يستدعي التطوير عليه أو زيادة فاعليته عن طريق عرضه بشكل آخر أو تطوير طبيعته، لأجل تحقيق الأهداف المشتركة المتبادلة للشركات والمستثمرين، حيث ان العديد من الشركات تعتمد على التمويل من خلال الأسهم والسندات التي يتداولها المستثمرون.

وعليه فان الإفصاح الالكتروني يجب ان يكون له دور في زيادة تمويل الشركات عن طريق تداول الأسهم والسندات، وذلك بان تكون مخرجاته، مدخلات متميزة عن المدخلات التي يوفرها الإفصاح التقليدي لعملية اتخاذ قرارات الاستثمار، والا تكون الكلف المصروفة للإفصاح الالكتروني غير ذات جدوى أو محققة لبعض أهداف مخرجات النظام المحاسبي.

وعليه فإن تحقيق أهداف البحث ستعطينا صورة واضحة عن كل ذلك، خدمة للشركات التي قد تفكر في الإفصاح الالكتروني عن معلوماتها وما سوف يحققه لها هذا البحث من تكوين فكرة شاملة عن هذا الموضوع، وخدمة للشركات التي تفصح الكترونياً لتحسين ذلك الإفصاح، وكذلك خدمة للمستثمرين لمعرفة ماهية الإفصاح الالكتروني والتعامل معه للوصول الى مختلف البيانات بيسر والتأكد من ملائمة هذه المعلومات وموثوقيتها، بما يجعل قراراتهم أكثر فاعلية.

محددات البحث:

بسبب قلة المصادر النظرية، وكذلك صعوبة الحصول على بيانات ميدانية في العراق ودول الوطن العربي والشرق الاوسط، حتى من خلال استخدام الشبكة الدولية للمعلومات، وذلك لحدثة الموضوع، فقد كانت مصادر البحث محدودة نوعاً ما، فقد اعتمد الباحث في بعض فقرات بحثه على مصدر وحيد لتغطيته، وعلى بيانات ميدانية من باحثين سابقين، لغرض الوصول الى شيء مفيد للمكتبة العربية، وللشركات والمستثمرين الذين يرغبون الوصول الى معرفة مقومات هذا الإفصاح، والاستفادة من المزايا التي يحققها بأفضل شكل.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من المحاور الآتية:-

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي :

أولاً- ماهية الإفصاح المحاسبي

ثانياً- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.

ثالثاً- خصائص الإفصاح المحاسبي الفعال.

رابعاً- شمولية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي الالكتروني:

أولاً- مفهوم الإفصاح الالكتروني.

ثانياً- طبيعة المواقع الالكترونية وعلاقة المستثمر بها.

ثالثاً- حدود أو طبيعة الإفصاح الالكتروني (محتوياته).

رابعاً- موثوقية معلومات الإفصاح الالكتروني الشامل.

خامسا- مقارنة الإفصاح الالكتروني بالإفصاح التقليدي.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

أولا- الاستنتاجات.

ثانيا- التوصيات.

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي

يمكن تعريف الإفصاح على انه إلزام الشركات وخاصة المساهمة منها بنشر قوائمها المالية دورياً بحيث تقدم إدارات تلك الشركات الى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي، يتضمن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة ليتسنى للمستثمرين اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح.

ولكي يكتسب هذا الإفصاح مصداقية لدى المستخدمين يفترض اتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الدولية المشرفة على هذا الموضوع، إضافة الى تقرير مدقق الحسابات الذي يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها لتأكيد موثوقية ذلك الإفصاح وملاءمته⁽¹⁾.

وقد تثير بعض مفردات هذا المفهوم تساؤلات مهمة ومنها مثلاً ما هو المقصود بالمعلومات الجوهرية وما هي حدودها وهذا بحد ذاته يجعل مفهوم الإفصاح غير محدد بشكل دقيق، ولذلك بين (مطر)⁽²⁾ بان هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات، وذلك الاختلاف نابع من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بهذه البيانات كالأدارة، ومدقق الحسابات،

(1) حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص445.

(2) مطر، محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - العرض - الإفصاح، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص334.

ورجال الأعمال (المستثمرين). كما ان نظرة هؤلاء قد لا تتفق أيضا مع وجهات نظر هيئات أسواق الأوراق المالية وغيرها من الجهات.

ومن هنا ولكي يضمن توفير إفصاح مناسب لكل من هذه الأطراف لابد من وضع اطار عام يضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للإفصاح من خلال توفير حد أدنى من الإفصاح المرغوب، ويحدد الباحثون مستويين من مستويات الإفصاح هما الإفصاح المثالي Ideal disclosure والإفصاح الممكن Attainable disclosure . وقد أشار (مطر)⁽³⁾ الى ان الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب ان يكون مرنا في اطار عناصره الرئيسية، وبين ان الإفصاح المناسب يتحقق عندما تفصح التقارير المالية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة.

إذا يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بكونه عبارة عن نشر جميع المعلومات الضرورية لفهم نتائج اعمال الشركة، ومركزها المالي والتغيرات التي تطرأ عليه، وكذلك بيان التدفقات النقدية للشركة، وحقوق المساهمين واية معلومات يمكن ان تضع مستخدم هذه المعلومات على ارضية صلبة وواضحة .

ثانيا :المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يمكن تحديد المقومات الأساسية التي يركز عليها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بالاتي:⁽⁴⁾.

- 1-تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
- 2-تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
- 3-تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- 4-تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- 5-توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

(3) (مطر، محمد، مصدر سابق، ص335.

(4) (المصدر نفسه، ص336.

ونلاحظ من المقومات أعلاه ان الأساس الأول والثاني (تحديد المستخدم، وتحديد الأغراض) هي خارج نطاق بحثنا لكون ان المستخدم المستهدف في بحثنا محدد بـ (المستثمر)، والأغراض التي تستخدم فيها المعلومات هي أيضا محددة بـ (شراء وبيع الأسهم او السندات او الإبقاء على ملكيتها)، وهذين الأساسين لا يختلفان في التطبيق سواء كان الإفصاح تقليديا او الكترونيا.

اما فيما يتعلق بالأساس الثالث وهو تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، فان نوع المعلومات لا يخرج عن نطاق المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم والكشوفات المالية الآتية:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية) (Financial position statement or (Balance sheet)

2- قائمة الدخل (Income statement

3- قائمة الأرباح المحتجزة (Retained earning statement

4- قائمة التغيرات في المركز المالي (قائمة التدفق المالي)

Statement of changes in financial position

5- قائمة التدفق النقدي (Cash flows statement

6- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Statement of changes in stockholders equity

7- الملاحظات والهوامش والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

8- ((تقرير مراجع الحسابات والذي يعد من أهم التقارير المالية المنشورة، لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها التقارير المالية، كبداء رأيه في قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المالية والاقتصادية ومن ثم قدرتها على الاستمرار))⁽⁵⁾، إضافة لكونه يوضح مدى ملائمة وموثوقية القوائم المذكورة أعلاه.

9- تقرير الإدارة عن تنبؤاتها المستقبلية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان الإفصاح المحاسبي تجاوز حدود القوائم المالية فقط، ليتضمن توصيل المعلومات الأخرى غير الواردة في القوائم الرسمية، من خلال مجموعة متنوعة من

(⁵) ابو العز، نهلة، الميزانية مفتاح الشفافية، <http://ik.ahram.org>.

المعلومات التي تطلبها معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بموضوع الإفصاح سواء في القوائم المالية أو في الوسائل الأخرى الملحق بها.

أما عن طبيعة المعلومات المفصّل عنها فذلك يتعلّق بالصفات والخصائص التي تجعل من هذه المعلومات مدخلات جيدة ومناسبة جداً لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، أي الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه المعلومات والتي يطلق عليها (الخصائص النوعية للمعلومات)، - وهذا ما سنتطرق له في الفقرة ثانياً اللاحقة - إذ تشير (أبو العز) (6) إلى أن المعلومة التي تحتوي على تلك الخصائص النوعية تعكس بشكل واضح المفاهيم والظواهر والأحداث التي تعبّر عنها، حتى يتسنى للمستثمرين أن يفهموا بدقة طبيعة ما تعبّر عنه هذه المعلومات المفصّل عنها.

أما فيما يتعلّق بأساليب وطرق الإفصاح فقد أشار (مطر) (7) إلى أن الإفصاح لكي يكون بشكله المناسب لجميع مستخدمي المعلومات ينبغي أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق وأساليب يسهل فهمها، كما ينبغي ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها ببسر وسهولة، فقد كشفت بعض الدراسات بأن قراءة التقارير المالية وفهم مضمونها يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة، لذا من المهم جداً بصدّد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدي القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الالتئاء إليه.

أما فيما يتعلّق بتوقيت الإفصاح فقد أشار (عبد الله) (8) إلى أنه يفترض أن تقدّم الشركات التي طرحت أسهمها للتداول في السوق بيانات وإحصاءات فصلية، ونصف سنوية، وسنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها، وذلك من خلال الشهر التالي لانتهاء تلك المدد، وتشمل هذه البيانات أي تعديلات (إضافة أو إلغاء) على رأس المال، والنظام الأساسي للشركة، ونسب المساهمة في رأس المال، فور حدوثها لأن هذه البيانات لا يحتمل تأخيرها لحين صدور التقرير الدوري، وإنما ينبغي أن يتم الإفصاح عنها عند حدوثها على الشاشة الإلكترونية لأسواق المال ضمن نشرة التداول وضمن المساحة المحددة لإعلانات الشركة.

(6) المصدر نفسه.

(7) مطر، محمد، مصدر سابق، ص 346.

(8) عبد الله، محمد، الإفصاح والشفافية وعدالة الفرص متطلبات ضرورية لنجاح سوق المال السعودي،

ثالث خصائص الإفصاح الفعال:

يعد الإفصاح فعالاً عند تحقيقه الأهداف التي وجد من أجلها وخصوصاً هدفه الموجه نحو خدمة متخذي قرارات الاستثمار، أي عندما يكون مدخلاً جيداً لعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا في طبيعة الحال يتطلب توافر خصائص في المعلومات المفصح عنها يطلق على هذه الخواص بـ (الخصائص النوعية للمعلومات Qualitative characteristics) والتي يمكن توضيحها بشيء من الإيجاز بالآتي:⁽⁹⁾

1. صلة المعلومات Relevance

ويقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات قادرة على المساعدة بصدد تكوين تنبؤات مستقبلية أو التحقق من صحة التوقعات السابقة، وهذا يتحقق عندما تكون للمعلومات:

- أ- قدرة تنبؤية Predictive value
- ب- يحصل عليها المستخدم في الوقت المناسب Timeliness
- ج- أن تمكنه من التحقق من صحة التوقعات الماضية Feedback value

2. إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية) Reliability

ويقصد بها أن يتوافر للمعلومات المحاسبية قدراً كافياً من الموضوعية، بما يجعل متخذ القرار يعتمد عليها كمصدر للمعلومات لبناء توقعاته، ولكي تمتلك المعلومات موثوقية عالية لا بد أن تتصف بالآتي:

- أ- أن تمثل المعلومة بصدق الظاهرة المعبر عنها Representational
- ب- أن تكون المعلومة موضوعية (قابلة للتحقق من صحتها) Objectivity verifiability
- ج- أن تكون غير متحيزة (حيادية) Neutrality

⁽⁹⁾ (العادلي، يوسف عوض، والعظمة، محمد أحمد، والبسام، صادق محمد، مقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص 774-775)

تلك هي الخصائص الرئيسية التي ينبغي توافرها في المعلومة، وهناك خصائص فرعية أخرى غير مرتبطة بطبيعة المعلومة ذاتها وإنما مرتبطة بالمعلومات مجتمعة، أي مرتبطة بالتقارير المالية والكشوفات الأخرى وهي كالآتي:⁽¹⁰⁾

1. القابلية للفهم Understandability

لكي تكون المعلومة قابلة للفهم ينبغي ملاحظة مؤشرين هما:

- أ- درجة الوضوح والبساطة في عرض المعلومات .
- ب- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي المعلومات المالية .

2. إمكانية إجراء المقارنات Comparability

إن فاعلية المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإجراء التحليلات المالية والمحاسبية، لاجل اتخاذ القرارات المختلفة، تأتي من خلال إمكانية عقد المقارنات من سنة لأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية، أو عقد مقارنات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق هذه الخاصية ينبغي الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية consistency والإفصاح عن التغيرات في هذه السياسات إن حدث ذلك.

3. اكتمال المعلومات Completeness

لكي تحقق المعلومات الفائدة الأمثل من استخدامها لابد أن تحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار، وذلك طبقاً للأهمية النسبية للمعلومة ودورها في اتخاذ القرار.

إن الخصائص التي تطرقنا لها في أعلاه، تمثل الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات لكي يكون الإفصاح فعالاً، والسؤال الذي قد يتبادر إلى ذهن القارئ هو، لمن يكون الإفصاح فعالاً، هل

⁽¹⁰⁾ (النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر

والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 296-297.

لتحقيق أهداف الشركة أم لتحقيق أهداف المستثمرين، ويرى الباحث انه فعلا لكليهما، فان المعلومات التي تعكس نتائج اعمال الشركة ووضعها المالي بشفافية عالية، تخدم متخذ القرار الاستثماري في اتخاذ قراره في حالة تأكد عالية، اما فيما يتعلق بالشركة ذاتها فبغض النظر عن مدى التأثير السلبي والايجابي الذي قد يتركه الإفصاح وفق الخصائص المشار اليها، ولكن هذا الإفصاح سيحقق نتائج ايجابية في كل الأحوال ولو على المدى الطويل بسبب الشفافية العالية والمصادقية التي يولدها لدى المستثمرين، ومن الأمثلة على ذلك ما أشار اليه (عبد الله)⁽¹¹⁾ من ان شركة Dell الأمريكية للالكترونيات قد أفصحت في تقاريرها المالية عن وجود خزين غير مباع مقداره (100) مليون دولار، هذه الشفافية في الإفصاح أدت الى هبوط أسعار أسهمها من (8.5) دولار الى (6) دولار، وهذا الهبوط كان متوقعا من قبل ادارة الشركة، الا ان عدم الإفصاح عنه مخالف لمبدأ الإفصاح التام كان سيسبب خسائر اكبر ناتجة عن (تطبيق عقوبات على الشركة). ورغم ان إفصاح ادارة الشركة عن تلك المعلومات قد يكون سببه تخوفا من العقوبات، الا ان هذا الإفصاح منح الثقة العالية بالمعلومات التي ترد في قوائم شركة Dell على المدى الطويل وزاد تمسك المساهمين بأسهم الشركة ودخول مساهمين جدد مما جعل أسهم الشركة حتى عام 2002 تصل الى 2800% من قيمة إصدارها الأول البالغ (8) دولار للسهم.

رابعاً شمولية الإفصاح:

نتناول في هذا الموضوع مضمون الإفصاح وشموليته، فقد توسع مضمون الإفصاح تدريجياً، ليشمل قوائم أخرى غير قائمتي الدخل والميزانية، وذلك ناتج عن التطور السريع في المجالات الاقتصادية التي يرتبط بها النظام المحاسبي سواء من حيث ظهور العولمة وما تطلبه ذلك من استخدام المعايير الدولية في المحاسبة، او من خلال استخدام التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة.

وقد أطلقت على الإفصاح عدة تسميات، وبما يوازي ذلك القدر من المعلومات الذي يوجب ظهوره كل نوع من هذه التسميات وقد حدد (حنان)⁽¹²⁾ الإفصاح بالأنواع الرئيسية الآتية:

1- الإفصاح الكامل Full Disclosure

(11) عبد الله، محمد، مصدر سابق.

(12) حنان، رضوان حلوة، مصدر سابق، ص446.

2- الإفصاح الكافي Adequate Disclosure

3- الإفصاح العادل Fair Disclosure

وقد بين (العادلي)⁽¹³⁾ ان الإفصاح الكامل (وقد يسمى الشامل) يتطلب ضرورة إظهار كافة المعلومات الملائمة والمؤثرة في تحديد الربح والمركز المالي، سواء في صلب القوائم ذاتها او في الملاحظات والهوامش على هذه القوائم. وهذا بالطبع لايعني الإفصاح عن جميع دقائق الأمور للأسباب الآتية:⁽¹⁴⁾

1- ان المعلومات سلعة اقتصادية، ينبغي ان تكون كلفة انتاجها وتوصيلها اقل من المنفعة المتوقعة.

2- وحتى لو كان انتاج وتوصيل المعلومات قليل الكلفة، فان كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب، وهذا يبعد مستخدم القوائم المالية عن ادراك العلاقات والنتائج الجوهرية المرتبطة بذلك الكم الكبير من المعلومات.

إذا الإفصاح الكامل يتطلب إظهار الأحداث الجوهرية والآثار الناجمة عنها التي تؤثر على فهم وتفسير ماجاء من معلومات في التقارير والكشوفات المالية.

اما الإفصاح الكافي فهو أدنى مرتبة من الإفصاح الكامل كونه يشير الى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات بما يساعد على اتخاذ القرارات، فيما يقصد بالإفصاح العادل، الرعاية العادلة المتوازنة لاحتياجات جميع الفئات المستخدمة للقوائم المالية (رضوان، 448).

ومن خلال ذلك يمكن للشركات الاهتداء بما جاء في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بمتطلبات الإفصاح، كالمعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية)، والمعيار الرابع والعشرين (الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة)، والمعيار الثلاثون (الإفصاح في المصارف) ... الخ، اضافة الى فقرة الإفصاح التي تأتي في نهاية كل معيار دولي. لان الالتزام بهذه المتطلبات يجعل الإفصاح كاملا وكافيا وعادلا في الوقت نفسه.

(13) (العادلي، يوسف عوض، وآخرين، مصدر سابق، ص786.

(14) (حنان، رضوان حلوة، مصدر سابق، ص447.

المبحث الثاني الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

أول مفاهيم الإفصاح الإلكتروني:

قبل وضع تعريف محدد للإفصاح الإلكتروني، ينبغي التفريق بين هذا المصطلح ومصطلح المحاسبة الإلكترونية، إذ أن هناك الكثير بل أغلب العاملين في مهنة المحاسبة وخاصة في الدول النامية وغيرها قد لا يجد تفريقاً بينهما، ولأجل ذلك اقتضى الأمر تعريف كل من المصطلحين.

فالمحاسبة الإلكترونية يقصد بها استخدام الكمبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي التي تبدأ بإدخال بيانات القيود إلى تلك البرامج بوصفها مدخلات لها، لتقوم تلك البرامج بعملية تشغيل هذه البيانات لإنتاج مكونات النظام المحاسبي الأخرى كحسابات الأستاذ الفرعية والرئيسية وميزان المراجعة وانتهاءً بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير الداخلية المختلفة ((فقد صممت برامج محاسبية مناسبة جداً تمكن من الانتقال والوصول إلى ميزات النظام الأساسية بسهولة، بالإضافة إلى القوائم المالية التقليدية المسحوبة على الورق، حيث يمكن الذهاب مباشرة إلى المبيعات، المشتريات، الرواتب، المخزون، كما يمكن الذهاب إلى بيانات الأقسام المختلفة للشركة))⁽¹⁵⁾ وهذا كله يتم ضمن الشبكة الخاصة بالشركة فقط أي شبكة الحاسبات الداخلية للشركة وللمخولين فقط للوصول إلى هذا النظام. ((وتساعد هذه البرامج على إنتاج أكثر من 140 تقرير مالي مختلف، تمكن في الانتقال المرن بين مختلف البيانات المطلوبة إنتاجها آنياً، وإنتاج وثائق من نوع pdf) أو غيرها وحسب الطلب، كما يمكن من التحليل وإنتاج رسوم بيانية تعرض نظرة عامة وإحصائيات رئيسية عن مختلف مفردات القوائم المالية))⁽¹⁶⁾، وتبلغ أسعار هذه البرامج ما يتراوح بين 500-1000 دولار.

(¹⁵) Anonymous, Best Software-Peachtree Premium Accounting 2005, CPA Technology Advisor, Ft. Atkinson: Jun./Jul., 2005, Vol.15, Iss. 3, p.62-63.

(¹⁶) Ibid, p.62-63.

كما تعطي هذه البرامج ((ميزة بناء أرشيف لنظام الخزن الالكتروني يسمح للمستعملين المحددين الوصول الى بيانات الشركة المفصلة والبيانات المالية لسنوات ماضية مغلقة، لاجل ضمان حماية هذه البيانات))⁽¹⁷⁾.

اما الإفصاح المحاسبي الالكتروني: فيمكن تعريفه بكونه عبارة عن نشر القوائم والتقارير المالية والايضاحات والهوامش، وتقارير المدققين الخارجيين، وتقارير الإدارة، وأية تقارير أخرى مهمة لفهم محتويات القوائم المالية، على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وهذه القوائم والتقارير قد تكون سنوية او فصلية... الخ. كما ان بعض البيانات المالية والكمية والوصفية يتم الإفصاح عنها آنيا. أي ان الإفصاح الالكتروني هو عملية استخدام الكمبيوتر والشبكة الدولية لغرض عرض المعلومات فقط وليس معالجتها، اذ يفترض ان المعلومات المنتجة قد تم الوصول اليها بعد معالجتها وفق المحاسبة الالكترونية، وهذا لايعني طبعاً ان الإفصاح الالكتروني يتطلب وجود محاسبة الكترونية، اذ يمكن القيام بادخال التقارير والكشوفات والهوامش والايضاحات المطبوعة الى الشبكة الدولية عن طريق الكمبيوتر، ولكن الواقع يشير الى انه من غير المعقول ان شركة تفصح الكترونيا وهي لا تستخدم محاسبة الكترونية.

وتقوم الشركات ببناء مواقع على الانترنت خاص بشركاتهم، يتطلب هذا الموقع تكاليف تصميم الموقع، والايجار المدفوع سنويا لشركات الانترنت عن المساحة التي يتطلبها الموقع (حسب كمية البيانات)، كذلك تتضمن كلفة الموقع، تكاليف صيانة الموقع وتحديثها سواء من قبل الشركة او من قبل مقاولين خارجيين، وتكاليف حماية الموقع من الأضرار المحتملة نتيجة التخريب المتعمد او الاستخدام غير الكفوء. ويطلق على هذه المساحة او الموقع تسمية (ويب سايت) website .

ويشير (Hollis)⁽¹⁸⁾ الى الإفصاح الالكتروني بقوله ((ان الشركات تستخدم الانترنت لنشر تقاريرها المالية، اذ يتم نشر القوائم الآتية على موقع الويب الخاص بالشركة:

1- مجموعة شاملة من البيانات المالية (بضمنها الهوامش وتقارير المدققين).

(17) Ibid, p.62-63.

(18) Hollis Ashbaugh, Karla M Johnstone, Terry D Warfield, Corporate reporting on the Internet, Accounting Horizons , Sarasota, Sep., 1999.Vol.13, Iss. 3; p.241-257.

2- تقرير مجلس الإدارة السنوي في مكان آخر على الانترنت.

3- تقارير الى هيئة تبادل الأوراق المالية (SEC Securities and Exchange Commission) لتجميع البيانات المالية للشركات المساهمة، ومن ثم تحليلها وفق نظام معين وطرحها على موقع SEC على الانترنت.

ثانياً طبيعة المواقع الالكترونية وعلاقتها المستثمر بها:

قد يتساءل القارئ عن كيفية الوصول الى موقع شركة معينة للاطلاع على بياناتها المالية، وما هو وضع المستثمر والزبون قليل الخبرة في التعامل مع الانترنت، اذ قد تسبب صعوبة التعامل مع الموقع إخلال بخاصية اكتمال المعلومات وقابليتها للفهم، اذ قد تعد الشركة وفق القاتون مفصحة عن جميع المعلومات الضرورية، في حين لا يستطيع المستثمر او الزبون الوصول الى جميع المعلومات بسهولة، مما سيجعله في وضع غير جيد لاتخاذ القرار بسبب نقص المعلومات وعدم قابليته على فهمها لارتباطها بصفحات الموقع الأخرى او الوصلات الأخرى التي تتطلب جهدا وخبرة اكبر للوصول اليها.

ولقد بينا ان نشر القوائم المالية السنوية او غيرها على المواقع الالكترونية هو لتسهيل عملية الوصول اليها وقراءتها وتحميلها وتحليلها، وما يحققه ذلك من اختصار لوقت وجهد ومال المستثمر والزبون، وفاعلية قراراته المتخذة في ضوء الشفافية العالية التي توفرها المواقع الالكترونية المتكاملة.

واستطاع الباحث الاسترشاد بدراسة (Bonnie)⁽¹⁹⁾ للعديد من الشركات التي تفصح الكترونيا حول ما يتعلق بالوصول الى مواقعها الالكترونية والتعامل معها، والتي توصل من خلالها الى الآتي:-

1- اذا كنت لا تستطيع ايجاد تقارير مالية معينة يمكنك استخدام الخيار الأساسي في الانترنت وهو خيار البحث عن الموقع، من الوصول اليه، وهو خيار عام لا يوفر ميزة مناسبة جدا للوصول الى جميع البيانات التي يرغب المستخدم الحصول عليها.

(¹⁹) Bonnie Biafore, Get those financial statements online!, Better Investing. Madison Heights, Dec., 2000, Vol.50, Iss. 4, p.22-23.

2- بعض الشركات تقوم بارسال نسخ التقارير السنوية والفصلية الى مالكي الأسهم في تلك الشركات، اذ يخبرهم بريدهم الالكتروني بان هناك تقارير خارجية سنوية او فصلية او غيرها.

3- تمتلك بعض المنظمات الخاصة بالمهنة موقع خاص للشركات المسجلة فيها، والتي تعرض قوائمها وتقاريرها المختلفة، فمثلا SEC في الولايات المتحدة الامريكية تملك الموقع:

<http://www.freeedgar.com>

حيث يوصلك هذا الموقع الى جميع الشركات المسجلة لدى هذه الهيئة، ورؤية أية تقارير متوفرة عنها على ذلك الموقع، اذ يمكنك ادخال اسم شركة معينة لتستطيع الوصول الى بياناتها المالية عن طريق تسجيلات SEC.

4- هناك مواقع أخرى تمكنك من الوصول الى التقارير المالية للشركات التي تستخدم هذا الموقع لعالمية وكثرة مستخدميه، نتيجة معرفة مالكي الأسهم الحاليين والمحتملين بهذه المواقع لكثرة الشركات التي تستخدمها ومن هذه المواقع:

www.anualreportservice.com

اذ يستطيع المستخدم النقر على زر الشركة المطلوبة، لرؤية تقاريرها، او النقر على زر hardcopy لاجل تحميل البيانات وتحليلها شخصيا، ولكن ليس جميع التقارير يمكنك تحميلها.

5- هناك موقع اساسي يعرض أيضا التقارير السنوية والفصلية وتسجيلات SEC وهو الموقع Quicken.com ، والذي يعد دليلا للمستثمرين، فمثلا يمكنك الدخول الى هذا الموقع والنقر على أسعار الأسهم مثلا لتظهر لك تسجيلات SEC كل العروض المطروحة للشركة المعنية وكذلك بياناتها المالية كالميزانية وقائمة الدخل.

ومن خلال هذه النقاط الأساسية وهذا التسهيل للحصول على المعلومات يمكن الحكم على ان المعلومات التي تظهر على مواقع الويب من خلال الوصول اليها وإمكانية الحصول عليها، يجعل من تلك المعلومات ممتلئة لميزة اكتمال المعلومات وبالتالي إمكانية فهمها واتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء ذلك.

كما يمكن هذا التيسير في الوصول الى معلومات الشركات المختلفة وبالأخص في المواقع المذكورة أعلاه والشاملة لكل الشركات التي تعمل من داخلها، يمكن من اجراء المقارنات بيسر أكثر من الإفصاح الالكتروني المستقل، لحصول المستثمر على الغالبية العظمى من المعلومات التي يرغب في الحصول عليها بمجرد الضغط على أزرار هذه المواقع المحددة، وعدم الحاجة الى التجول في برامج البحث المختلفة وما يتطلبه ذلك من صرف المزيد من الوقت والجهد.

ثالثاً: مفهوم أو طبيعة الإفصاح الإلكتروني (محتوياته):

هناك اختلاف بين الشركات فيما يتعلق بطبيعة ونوع الممارسات المستخدمة في نشر التقارير المالية على الانترنت وخصوصاً ما يتعلق بخاصية التوقيت *timeliness* التي تؤثر كثيراً في كفاءة القرارات المتخذة لكون ان البيانات تصل الى المستخدم قبل ان تفقد تأثيرها المباشر على القرارات.

فيشير (Hollis)⁽²⁰⁾ الى ان محتويات مواقع الويب للشركات تكون متباينة ولأسباب مختلفة، فبعض الشركات على سبيل المثال ولأجل تحسين صورتها، تنشر بيانات عن (فرص عمالة، وتطوير منتجات، ونشاطات الشركة الخيرية)، إضافة لنشر تقاريرها المالية السنوية والفصلية، كما انها قد تقوم بنشر بيانات مالية أسبوعية، وفصلية واحصاءات عن (مثلاً المبيعات، نسب المعيب في الانتاج، أية مكاسب غير عادية تحققها الشركة ويمكن تحديد قيمتها بشكل واضح).

في حين ان بعض الشركات مثل الصناعات الكيماوية والتأمين تنشر على مواقعها معلومات وثيقة الصلة بها مثل التقارير الصحفية المنشورة عن صناعاتها، وتقارير بيئية.

كما ان بعض الشركات قد استخدمت مواقعها إضافة للإفصاحات المختلفة عن البيانات المالية وغير المالية، للترويج عن الأصناف المختلفة من منتجاتها وخدماتها، كما استخدمته لتلقي أية ملاحظات او مقترحات يعيدها للموقع الالكتروني مستخدم معلومات تلك الشركة. كما ان بعض الشركات استخدمت الموقع كنظام للدعاية وتحسين صورة الشركة، وهذا كله ناتج عن الأثر الكبير الذي خلقه استخدام تكنولوجيا المعلومات.

(20) Hollis Ashbaugh, & Others, op. cit., p.241-257.

في حين نجد ان هناك شركات تنشر بياناتها المالية المصدقة فقط ولمرتين خلال السنة المالية، وهو ما عليه الحال في الإفصاح التقليدي في أفضل أحواله، وهذا لا يحقق ميزة مختلفة كثيرا عن الإفصاح التقليدي.

كما ان هناك شركات تحتوي موقع الويب الخاص بها على صفحة رئيسية فقط توضح عنوان الشركة ووصف الفعالية التجارية للشركة.

وتشير دراسة (Hollis)⁽²¹⁾ ((الى ان 30% من شركات عينة بحثه البالغة 290 شركة لم تقدم سوى بيان دخل لسنة واحدة وبيانات مختصرة عن 3 سنوات ماضية، في حين ان 70% منها قدمت مجموعة متكاملة شاملة من البيانات بضمنها الهوامش والايضاحات وتقارير المدققين)).

ولاتختلف الشركات فيما بينها فقط في محاولة الوصول الى نشر كمية هائلة من البيانات المناسبة، واتما أيضا في الطرق المستخدمة لتسهيل استخدام الموقع للوصول الى تلك البيانات المحددة والمناسبة لكل مستخدم، وعليه فقد بين (Hollis)⁽²²⁾ ان بعض الشركات قامت ((بفهرست المعلومات المالية على الصفحة الرئيسية وجعلتها سهلة التحميل والتحليل الفردي، واستخدمت روابط فائقة التطور لربط الصفحات المختلفة للموقع مع الصفحة الرئيسية، فيمكن للمستخدم التحول الى صفحة الميزانية، او الدخل، او السيولة النقدية، او الهوامش والايضاحات، باستخدام تلك الروابط بسهولة، بل ان بعض الشركات مكنت في موقع الويب الخاص بها من ربط كل قائمة من القوائم المالية مع الهوامش والايضاحات ذات العلاقة بها)).

في ضوء التوضيحات المذكورة اعلاه نلاحظ ان الشركات قد اختلفت طبيعة وحدود وطرق إفصاحها الالكتروني، فالهدف النهائي والمهم من وراء ذلك كله من وجهة نظر الشركات ذات الإفصاح الشامل، هو تحسين صورة الشركة سواء للمستثمرين او المستهلكين لمنتجات وخدمات الشركة، ومنحهم مدخلات تامة وجيدة لاتخاذ قراراتهم، إذ يوضح (Hollis)⁽²³⁾ ((ان التغير السريع في بيئة العمل تجبر الشركات لتطوير تقاريرها، لاجل خلق مزايا تنافسية، إذ ان عدد الأشخاص الذين يستخدمون الانترنت بشكل دوري في أمريكا وكندا يصل الى (24) مليون شخص، كما ان بعض الشركات يبلغ عدد زائري مواقعها شهريا 3.1 مليون زائر))، إذ ان الشركات التي تسعى الى

⁽²¹⁾Ibid. p.241-257.

⁽²²⁾Hollis Ashbaugh, & Others, op. cit. p.241-257.

⁽²³⁾Ibid. p.241-257.

بناء علاقات متينة ومستمرة سواء مع المستثمرين الحاليين، أو المرتقبين، تحاول إيصال المعلومات المختلفة والموثوقة لهم وفي كل الأوقات على مدار السنة المالية.

وقد يتساءل القارئ عن أسباب تلك الاختلافات في طبيعة وحدود وطرق الإفصاح الإلكتروني فيما بين الشركات من وجهة نظر الشركات غير المفصحة إلكترونياً بشكل مثالي أو المفصحة في الحدود الدنيا للإفصاح عن القوائم المالية الرئيسية فقط. والظاهر أن ذلك ناشئ عن عدم وجود دليل مادي يمكنه ربطه مباشرة بالعلاقة الطردية بين الإفصاح الإلكتروني الأمثل وزيادة عائد الشركات المادية والاجتماعية أو ارتفاع أسعار أسهمها، لذلك اكتفت بالحد المعقول من الإفصاح. كما أنه قد يكون الاختلاف ناجم عن كون الإفصاح الإلكتروني هو إفصاح طوعي غير محدد بقانون صادر عن هيئات متخصصة.

وقد يكون لحجم رأس مال الشركات أثر في حدود الإفصاح الإلكتروني، فقد تكون تكاليف الإفصاح الإلكتروني تمثل نسبة عالية من تكاليف الشركة، فقد وضع (Hollis)⁽²⁴⁾ أن تكاليف الإفصاح الإلكتروني للشركات في عينة بحثه تبلغ ما يقارب (337000) دولار كلفة أولية، أما إذا استأجرت مقاول لذلك فإن الكلفة الأولية ستكون ما يقارب (446000) دولار، إضافة إلى تكاليف صيانة موقع سنوية تبلغ ما يقارب (98000) دولار، في حين أن إفصاحها التقليدي يبلغ ما يقارب (110000) دولار، ومن خلال هذه الأرقام يمكن أن تضاف لنا أجوبة أخرى عن سبب الاختلاف في طبيعة الإفصاح الإلكتروني وحدوده.

ولكن دراسة (Hollis)⁽²⁵⁾ قد توفر بعض الاجابات الواقعية الايجابية عن التساؤلات السابقة فقد اشارت الدراسة الى ان ((87% من شركات عينة البحث التي تفصح إلكترونياً حققت أرباحاً أعلى من نظيراتها التي تستخدم الإفصاح التقليدي من خلال دراسة بياناتها المالية للسنوات 94، 95، 96، كما أن 70% من شركات عينة البحث التي تفصح إلكترونياً قد بينت اعتقادها بكون مواقع الويب التي تمتلكها، كان السبب المهم لتأسيسها كونها تعد وسط اتصال مهم وفعال مع حملة الأسهم المحتملين والحاليين))، وهذا يشير إلى أن زيادة الإفصاح الإلكتروني يرافقه زيادة العائد.

(24) Ibid. p.241-257.

(25) Hollis Ashbaugh, & Others, op. cit. p.241-257.

ورغم كون الإفصاح الالكتروني طوعيا الا ان المنظمات الخاصة مثل SEC وجهت الشركات نحو الاستخدام الامثل لطبيعة البيانات المالية المنشورة على مواقع الويب وهي كالآتي: (26).

1- التقارير والكشوفات المالية السنوية المختلفة (مع ايضاحاتها).

2- تقديرات المحللين عن وضع الشركة.

3- علاقة الشركة بالمستخدمين.

4- مقارنة نتائجها مع نتائج شركات أخرى في نفس مجال عملها.

وهذه تمثل وجهة نظر المنظمات اذا كانت الشركات المفصحة الكترونيا ترغب بإعطاء صورة واضحة عن نتائج أعمالها ومركزها المالي، بما يمكن من اتخاذ القرارات المختلفة في حالة جيدة من التأكد، رغم ان هذه الإرشادات لم تشير الى الفترات التي يعاد فيها تحديث الموقع والفترات المعدة عنها التقارير (مثلا نصف سنوية أو فصلية أو شهرية)، اذ ان هناك شركات تقوم بتحديث مواقعها أسبوعيا.

وابعد موثوقية معلومات الإفصاح الالكتروني الشامل:

ان الإفصاح بغض النظر عن كونه تقليديا او الكترونيا يتطلب وجود تأكيد مناسب حول موثوقية معلوماته المفصحة عنها، وهذه الموثوقية يتم الحصول عليها من خلال تقارير المدقق الخارجي التي ترافق القوائم المالية، والكشوفات والايضاحات الأخرى التي تنشرها الشركات عن نتائج أعمالها ومركزها المالي، وهذا يتوفر بقدر كاف في الإفصاح التقليدي كون البيانات المالية تنشر في أحسن أحوالها مرتين خلال السنة ولا تتطلب تأكيدات مستمرة كما هو الحال مع الإفصاح الالكتروني الشامل، وكما بينا سابقا من ان هناك شركات تقوم بتحديث بياناتها أسبوعيا وحتى وان كان شهريا أو فصليا.

وبما ان الإفصاح الالكتروني الشامل يتضمن نشر مجموعات شاملة من البيانات والايضاحات المالية وحتى بيانات يتم نشرها تفاضليا كبيانات عن الأداء البيئي مثلا وغيره من البيانات الطوعية

(26) Ibid. p.241-257.

الأخرى والمستمرة منها، وهنا يجب تحديد مسؤولية المدقق الخارجي تجاه كل تلك البيانات لكي لا تفقد المعلومات خواصها النوعية، وفي هذا الموضوع يشير (John)⁽²⁷⁾ الى ((ان المدقق غير مطلوب منه قراءة كل تلك المعلومات المنشورة على الموقع واعطاء حكمه حول اتساقها مع البيانات الأصلية المنشورة المسؤول هو عن تدقيقها على الموقع والمحددة بـ "التقارير السنوية، البيانات المالية الأخرى، تقارير المدققين")) وهنا نلاحظ بان (John) يشير الى ان المدقق مسؤول عن اثبات موثوقية فقط التقارير السنوية والبيانات الأخرى المرتبطة بها وتأكيده موثوقية تقارير المدققين الأخرى، وهو غير مسؤول عن البيانات الأخرى المنشورة على الموقع، وهذا التفسير واضح جدا في تحديد مسؤولية المدقق، ولكنه يؤكد أيضا على مسألة مهمة وهي عدم وجود حدود واضحة بين البيانات المالية المدققة والمعلومات الأخرى المالية وغير المالية المنشورة على الموقع والغير خاضعة للتدقيق، والتي بعضها يتغير بشكل مستمر وسريع خلال السنة المالية، والتي قد يتطلب الإفصاح عنها شهريا مثلا (كالمبيعات والمشتريات والتوظيفات وغيرها).

ووفق ذلك يصبح من المستحيل للمدقق ان يراجع كل هذا الكم الكبير من البيانات المالية. وهناك العديد من الأسئلة والمحددات حول مدى شمولية رأي المدقق لكافة البيانات المنشورة على موقع الويب والتي يمكن تلخيصها من دراسة (John)⁽²⁸⁾ وفق الآتي:

- 1- ليس من مسؤولية المدقق توضيح مدى اتساق المعلومات التي تنشر باستمرار مع البيانات المالية والمعلومات الأخرى المصدقة من قبله.
- 2- ولكن قد يقوم المدقق بتقديم خدمات أكثر تتضمن قراءة المعلومات المستمرة وتصديقها قبل نشرها في الموقع.
- 3- السيطرة على الموقع وصيانتها من واجبات الإدارة وفق معايير مراجعة الحسابات المقبولة عموما، الا ان الشركة قد تتعاقد مع المدقق الخارجي للقيام بذلك.
- 4- اذا كان هناك موقع آخر مرتبط بالموقع الأصلي المصادق على معلوماته من قبل المدقق، فليس للمدقق أية علاقة بالموقع الآخر الا ان كان المدقق قد علم به وصادق على بياناته وأكد اتساقها ماديا مع الموقع الأصلي، وهنا يرى الباحث انه قد يكون المقصود بالموقع الآخر هو

(²⁷) John L Archambault, Kim M Gibson, Audited financial statements and the World Wide Web, The CPA Journal, New York: Vol.69, Iss. 11; Nov 1999, p.52-53

(²⁸) Ibid. p.52-53.

الموقع المعد للبيانات المستمرة، لاجل فصلها عن الموقع الأصلي الذي يعرض البيانات السنوية والايضاحات والكشوفات الأخرى.

5- لا توجد سيطرة للمدقق على التبليغات الآتية التي تنشر على الموقع، كذلك التي يتم نشرها على مواقع إعلانات الشركة والمحددة لها في اللوحات الالكترونية لأسواق المال.

6- لا يجب الاعتماد على تقرير مدقق أصدر سابقا، على المعلومات التي تنشر مستقبلا خلال السنة المالية بعد نشر ذلك التقرير. والمدقق وفق هذه الحالة ينصح الزبون بإزالة تقريره من موقع الويب لمنع الاعتماد عليه في كل البيانات الأخرى المستخدمة ولجل جعل المعلومات المفصح عنها فاعلة في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، بجعل هذه المعلومات تكتسب أهم خصائصها والمتعلقة بالموثوقية، يرى الباحث ان يكون للمراجع اجازة المرور لكل البيانات الآتية التي يراد نشرها على الموقع.

وكما وضح ذلك (Anthony)⁽²⁹⁾ ان التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات وتزايد طلب الجمهور في الحصول على البيانات الكترونيا، حدى ببعض الشركات من ان تطلب من المدققين مرافقة كل البيانات التي تنشر طيلة السنة على الانترنت، لان المدققين يتساءلون عن طبيعة التزاماتهم تجاه البيانات المالية الالكترونية التي قد تنشر بعد نشر تقاريرهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان المنظمات الخاصة بالمهنة مثل SEC ، أصدرت انذارا بان البيانات المالية المنشورة بعد نشر تقرير المدقق تعد مرفوضة اذا لم تصدق من قبل المدقق، أي يجب ان تكون تقارير المدققين جنبا الى جنب مع التقارير السنوية والهوامش والايضاحات والبيانات المستمرة، وهذه أمور يجب ان تناقش مع المراجع أثناء أدائه للتدقيق.

ومن خلال الالتزام بذلك سوف تكون للمعلومات المفصح عنها الكترونيا موثوقية عالية يساهم في تحقيقها تقارير المدققين وتعليمات الهيئات المختصة المراقبة للمهنة، وتصل الى مستخدميها بشكل يمكنهم من الاعتماد عليها لاتخاذ قراراتهم المناسبة.

(²⁹) Anthony J Mancuso, Are generally accepted electronic standards on their way, The CPA Journal , New York, Apr., 1997, Vol.67, Iss. 4, p.11.

خامساً مقارنة الإفصاح الإلكتروني بالإفصاح التقليدي:

ان الاختلافات التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني عن الإفصاح التقليدي عند النظر إليها من زاوية الكلفة / المنفعة Cost / Benefit والتي تحفز الشركات على استخدام الإفصاح الإلكتروني يمكن ان نحددها بالاتي:⁽³⁰⁾

- 1- إعداد التقارير على الانترنت يمكن ان يخفض كلف نشر المعلومات (كلف الطباعة والتوزيع) سنوياً، وهو ما عليه الحال في الإفصاح التقليدي ويخفضها أكثر فيما اذا كان الإفصاح التقليدي فصلياً.
- 2- الإفصاح الإلكتروني يمكن ان يصل الى مستخدمي معلومات غير محددين مسبقاً لدى الشركة، في حين يتم إيصال البيانات المالية المطبوعة الى الاشخاص المحددين لدى الشركة (الاطراف التي طلبت المعلومات او التي يتطلب إيصال المعلومات اليها كالمالكيين مثلاً)، في حين ان الإفصاح الإلكتروني يحقق مصلحة عامة بالوصول غير المقيد للبيانات المالية عالمياً .
- 3- يساعد الإفصاح الإلكتروني متخذ القرار في الوصول الى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامه (الشركات المختلفة)، بسرعة وجهد أقل، ومعالجتها كذلك باستخدام الأدوات المختلفة للحاسوب، اذ تسمح متصفحات الانترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقاً لمتخذ القرار، في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها بشكل شامل إضافة للهوامش الملحقة بها وفق الطريقة التقليدية للإفصاح وقتاً وجهداً اكبر ونتائج أقل دقة.
- 4- يوفر الإفصاح الإلكتروني امكانية تكامل التقارير السنوية لعدة أقسام لوجود علاقات دقيقة الصلة بين كشوفاتهم المالية.
- 5- يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمي هذه البيانات والمستهلكين من الحصول على آلية تمكنهم من ان يحملوا المعلومات الى حاسباتهم الشخصية، لاجراء التحليلات الخاصة بهم.
- 6- يمكن ان يحسن الإفصاح الإلكتروني ما تم نشره تقليدياً، فهناك العديد من البيانات التي يتطلب وصولها آنياً في الوقت المناسب لمستخدميها والتي لا يستطيع الإفصاح التقليدي تلبيتها، فالمحللين الماليين وشركات الوساطة المالية ومستخدمين آخرين قد يتحملون

(³⁰) Hollis Ashbaugh, & Others, op. cit., p.241-257.

تكاليف عالية للحصول على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب وفق الإفصاح التقليدي وكذلك جهدا اكبر، بينما سيكون متاح لهم ذلك بسير وفق الإفصاح الالكتروني وقبل ان تفقد البيانات قدرتها في التأثير على القرار.

7- الإفصاح الالكتروني يزيد من عمليات الكشف المالي، اذ قد تكشف الشركات عن بيانات مالية مقسمة ومتزايدة (مثال ذلك نشر المبيعات الأسبوعية او الفصلية) وهذا يعطي صورة عن التطور خلال السنة المالية الواحدة، وهذا صعب جدا في الإفصاح التقليدي .

تطرقنا في النقاط السابقة للميزات التي تدفع بالشركات لتفضيل الإفصاح الالكتروني على الإفصاح التقليدي، ولكن قد يكون لبعض الشركات مبرراتها لعدم استخدامها للإفصاح الالكتروني ومن هذه المبررات.

1- زيادة كلف الإفصاح الالكتروني عن المنافع المحسوسة التي يحققها (ككلف بناء وإبقاء مواقع الانترنت لعرض التقارير المالية، والكلف المستخدمة لتشغيل وإعداد التقارير على الانترنت).

2- زيادة مخاطر مقاضاة الشركة او فقدان ميزتها التنافسية بسبب خصائص تشغيل الشركات للبيانات والمنافسة في السوق.

3- قد يكون الهدف الذي تبلغ عنه الشركة لا يتطلب أكثر من طبع تقارير سنوية، وذلك يعني افصاحات تقليدية.

4- قد يسبب نشر معلومات (كخسائر طارئة) آنيا خسائر في أسهم الشركة، أقل مما لو تم نشر هذه البيانات في نهاية الفترة المالية وفق الإفصاح التقليدي.

والملاحظ في دراسة (Hollis) ان الشركات التي تفصح الكترونيا في الولايات المتحدة تبلغ نسبتها 100% في شركات التصنيع، و 73% في شركات الزراعة والتعدين.

في حين نلاحظ ان نسبة الشركات التي تمارس الإفصاح الالكتروني بالنسبة للشركات المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية قد بلغت 20% من مجموعها في 2006/1/1 رغم إنذار السوق لهذه الشركات بان تلتزم بنشر قوائمها المالية والايضاحات عنها الكترونيا في ذلك التاريخ⁽³¹⁾.

(31) قناة دبي الفضائية، النشرة الاقتصادية، كانون ثاني، 2006.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- الإفصاح الإلكتروني هو استخدام الانترنت عن طريق بناء موقع خاص للشركة وهو ما يطلق عليه website على الشبكة الدولية للمعلومات، لغرض عرض مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالبيانات والكتشوفات المالية، وهذا الأمر لا يتطلب توافر برامج معالجة محاسبية كما هو الحال مع المحاسبة الإلكترونية.
- 2- الإفصاح الإلكتروني الفعال يتطلب نشر مجموعة شاملة من المعلومات المالية، إضافة الى الهوامش والايضاحات المرتبطة بها، وتقرير المراجع، وتقرير مجلس الادارة السنوي، إضافة الى الإفصاح التفاضلي، كالتقارير الاجتماعية والبيئية وغيرها، مع نشر معلومات السنوات الماضية لاجل إجراء المقارنات.
- 3- مواقع الإفصاح الإلكتروني الفعالة في اتخاذ قرارات الاستثمار، هي تلك التي يستطيع المستخدمون كافة والمستثمرين بشكل خاص الوصول اليها بشكل ييسر، كاستخدام الشركات لمواقع عامة ينطوون داخلها، او قيامها بارسال المعلومات لمالكي أسهمها أولاً بأول عن طريق البريد الإلكتروني.
- 4- معلومات الإفصاح الإلكتروني الفعالة هي التي يتم عرضها بطريقة تسهل الوصول اليها في جميع صفحات الموقع المرتبطة بالصفحة الرئيسية)، ومن ثم الحصول عليها عن طريق تحميلها على حاسبة المستخدم ليتسنى له تحليلها خدمة لقراراته.
- 5- معلومات الإفصاح الإلكتروني الفعالة في عملية اتخاذ القرارات، هي المعلومات التي يتم تحديثها باستمرار خلال السنة المالية، والتي قد تصل في الشركات المتطورة الى تحديث بعض المعلومات أسبوعياً. وليست هي المعلومات الجامدة التي تتبع لحظة معينة من الزمن كالتقارير السنوية فقط.
- 6- ان الإفصاح الإلكتروني الفعال في خدمة قرارات المستثمرين، هو الإفصاح الذي يرافقه تقرير المدقق أولاً بأول، لكي تكتسب المعلومات جميعها صفة الموثوقية، وبالأخص المعلومات الآتية، وإلا فلا قيمة لأي معلومات تأتي بعد تقرير المدقق.

- 7- تصميم موقع الإفصاح الالكتروني (شكله) يتبع مسؤوليات الإدارة، وهو جانب شكلي بعيد عن مضمون الإفصاح، لكنه يؤثر نفسيا في مستخدمي الموقع، وما لأهمية هذا الموضوع في قرارات المستثمرين.
- 8- الإفصاح الالكتروني الشامل لكل المزايا التي تطرقنا لها في النقاط السابقة أكثر فاعلية من الإفصاح التقليدي، لتوفيره مزايا خاصة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، لا يستطيع الإفصاح التقليدي تحقيقها أو يصعب عليه ذلك، كسرعة ودقة وصول المعلومات المحدثة باستمرار في الوقت المناسب والملائم الى أضعاف مضاعفة من هؤلاء المستثمرين، وخاصة غير المحددين مسبقا منهم، وبجهد ضئيل وكلفة منخفضة، بسبب عالمية الإفصاح الالكتروني.
- 9- تمكن المواقع المشتركة للشركات المفصحة الكترونيا، المستثمرين من الوصول اليسير الى جميع المعلومات المتعلقة بتلك الشركات والمحددة بدقة من قبل المستثمر، لاجل عقد المقارنات بينها بسهولة، كون تلك الشركات تعتبر بدائل متاحة أمام المستثمر.
- 10- يشترك الإفصاح الالكتروني مع الإفصاح التقليدي في العديد من المزايا غير المرتبطة بنوع الإفصاح، كضرورة احتواء المعلومات صفة الموثوقية مثلا، وضرورة عرض المعلومات الجوهرية السنوية.
- 11- الشركات التي تفصح الكترونيا أكثر ربحية من تلك التي تفصح تقليديا، والظاهر ان الإفصاح الالكتروني ليس هو من أدى الى الربحية، والظاهر ان العلاقة متبادلة، فلا يمكن القول ان الإفصاح هو الذي أدى الى زيادة الربح ولا العكس من ذلك، وتفسير ذلك ان الشركات ذات العائد الأعلى والمركز المالي الكفوء هي التي تسعى الى توصيل جميع معلوماتها الجوهرية والمعلومات التفاضلية الأخرى الى المستثمرين المختلفين لتعود عليها بعائد أعلى مرة أخرى، وعكس ذلك ينطبق على الشركات الضعيفة.
- 12- يتباين الإفصاح الالكتروني كثيرا في طبيعته ونوعه وطرق عرضه بين الشركات المختلفة، وذلك بسبب كونه إفصاحا طوعيا، إضافة للسبب المذكور في الفقرة السابقة، رغم ان بعض أسواق المال في السنوات الأخيرة ألزمت الشركات المسجلة لديها بالإفصاح الكترونيا دون تحديد طبيعة ونوع هذا الإفصاح.
- 13- الإفصاح الالكتروني يخفض من تكاليف الطباعة والتوزيع وما يتعلق بهما من مشاكل، كصعوبة إيصال التقارير الى المستثمرين المختلفين، وخاصة في ظل الاستثمار عبر القارات.

- 14-نسبة تكاليف الإفصاح الالكتروني بأفضل صوره الى تكاليف الإفصاح التقليدي هي 400%، وهي نسبة ليست عالية قياسا بالمزايا التي يحققها الإفصاح الالكتروني.
- 15-الشركات السريعة النمو والتي تعتمد على التمويل عن طريق الأسهم والسندات هي الأكثر إفصاحا الكترونيا شاملا من غيرها من الشركات.

ثانيًا التوصيات:

ينبغي على الشركات تبني موضوع الإفصاح الالكتروني، بسبب ما يوفر من شفافية عالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، وما يحققه ذلك من مساعدة الشركات في بناء علاقات متينة مع المساهمين وخاصة تلك التي تعتمد على التمويل عن طريق الأسهم والسندات والقروض، وكذلك بناء علاقات إيجابية مع العملاء والمجهزين وغيرهم من مستخدمي المعلومات الالكترونية، وكذلك لارتباط الإفصاح الالكتروني بزيادة العائد بشكل أو بآخر. ولكن ذلك كله مرهون بضرورة توافر المقومات الأساسية في الإفصاح الالكتروني وهي كالآتي:

- 1- ينبغي على الشركة بناء الموقع الخاص بها وتصميمه بشكل يسهل على المستخدم التنقل بين صفحاته للوصول الى مختلف المعلومات وإمكانية تحميلها.
- 2- ضرورة بناء موقع الشركة ضمن موقع عام للشركات المتناضرة، او الشركات المسجلة في سوق مال معين، لاجل تسهيل قرار المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة للاستثمار.
- 3- ضرورة احتواء الموقع على كافة المعلومات الجوهرية المرتبطة بالقوائم والكشوفات المالية، لاجل وصول المعلومات متكاملة، وكذلك ضرورة نشر التقارير السنوية للفترة الماضية لاجل اجراء المقارنات.
- 4- ضرورة التحديث المستمر للمعلومات المنشورة على موقع الشركة، ويفضل لو كان هذا التحديث اسبوعيا او شهريا وحسب طبيعة ارتباط المعلومة بخاصية التوقيت.
- 5- ضرورة ان يرافق جميع المعلومات المنشورة على الموقع تقرير مراجع الحسابات أولا باول، لاجل اكساب المعلومات وبالاخص الآتية منها صفة الموثوقية.

المصادر:**أولاً الكتب**

- 1- حنان، رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
- 2- العادلي، يوسف عوض، والعظمة، محمد أحمد، والبسام، صادق محمد، مقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986.
- 3- مطر، محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في محالات القياس - العرض - الإفصاح، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
- 4- النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.

ثانياً المصريات

- 5- Anonymous, Best Software-Peachtree Premium Accounting 2005, CPA Technology Advisor, Ft. Atkinson: Jun./Jul., 2005, Vol.15, Iss. 3, p.2-62.
- 6- Anthony J Mancuso, Are generally accepted electronic standards on their way, The CPA Journal , New York, Apr., 1997, Vol.67, Iss. 4, p.1-11.
- 7- Bonnie Biafore, Get those financial statements online!, Better Investing. Madison Heights, Dec., 2000, Vol.50, Iss. 4, p.2-22.
- 8- Glenn L Helms, Jane Mancino, The electronic auditor, Journal of Accountancy , New York, Apr., 1998, Vol.185, Iss. 4, p.4-45.
- 9- Hollis Ashbaugh, Karla M Johnstone, Terry D Warfield, Corporate reporting on the Internet, Accounting Horizons , Sarasota, Sep., 1999. Vol.13, Iss. 3; p.17-241.

- 10- John L Archambault, Kim M Gibson, Audited financial statements and the World Wide Web, The CPA Journal , New York: Vol.69, Iss. 11; Nov 1999, p.2-52.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- 11- ابو العز، نهلة، الميزانية مفتاح الشفافية، <http://ik.ahram.org> .
- 12- عبد الله، محمد، الإفصاح والشفافية وعدالة فرص متطلبات ضرورية لنجاح سوق المال السعودية، <http://www.sanabs.com/forums/showthread> .

رابعاً: التقارير الاخبارية:

- 13- قناة دبي الفضائية، النشرة الاقتصادية، كانون ثاني، 2006